موقف المملكة العربية السعودية من التطورات السياسية في لبنان ٢٠٠٦-٢٠٠٨

أ. م. د. محمد علي محمد تميم
كلية التربية

ملخص البحث

حضيت التطورات السياسية التي شهدها لبنان في الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨ والمتمثلة بالحرب الإسرائيلية على لبنان وأزمة الحكومة اللبنانية فضلاً عن أزمة الرئاسة في لبنان باهتمام المملكة العربية السعودية، إذ قامت المملكة بإصدار مجموعة من البيانات وأدلت بتصريحات عبرت خلالها عن تلك التطورات، وقامت بمشاورات عدة شملت أوساطاً لبنانية وعربية ودولية بغية الوصول إلى الحلول اللازمة لتلك التطورات.

Kingdom of Saudi Arabia and the Political Developments in Lebanon 2006-2008

Asst Prof. Dr.Mohammad Ali Mohamad Tamem
College of Education

Abstract

The political developments witnessed by Lebanon for the period 2006-2008, represented by the Israeli war on it and toppling the Lebanese government besides the presidency crisis, have received the attention of the Kingdom of Saudi Arabia. The latter has made some statements and announcements expressing its stand towards those developments. It made several consultation including Lebanese, Arab, and international circles for the sake oh the reaching adequate solutions for those developments.

مقدمة

شهدت الساحة السياسية اللبنانية تطورات سياسية أثرت سلباً على الداخل اللبناني، وكانت سبباً في زيادة الهوة بين الفرقاء والكتل السياسية اللبنانية، وقد تمثلت تلك التطورات بالعدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٦، وما تلاها من أزمات داخلية تمثلت بأزمة الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٧، وأزمة الرئاسة في لبنان عام ٢٠٠٨، ونظراً لخطورة تلك التطورات اهتمت المملكة العربية السعودية بها، وعبّرت من خلال تصريحاتها وبياناتها عن الموقف الرسمي للمملكة.

تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الموقف السعودي تجاه التطورات السياسية التي شهدها لبنان للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وما تضمنت من مبادرات ومشاورات عكست توجهات المملكة تجاه لبنان.

وقد تناولت الدراسة تمهيداً وثلاثة مباحث، إذ جاء التمهيد لاستعراض الموقف السعودي تجاه التطورات السياسية في لبنان قبل عام ٢٠٠٦، وتطرق المبحث الأول إلى موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتناول المبحث الثاني موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٧، وتصدى المبحث الثالث لبيان موقف المملكة من أزمة الرئاسة التي شهدها لبنان عام ٢٠٠٨.

وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج كان أهمها أن المملكة العربية السعودية كانت حاضرة في جميع التطورات التي شهدها لبنان في تلك المدة، وعبرت عن موقفها من خلال البيانات والتصريحات والمشاورات، وحاولت تقريب وجهات النظر والعمل بشكل مستمر لإيجاد الحلول اللازمة لإنهاء الخلافات التي نشبت بين الفرقاء السياسيين وحاولت التقليل من انعكاس التطورات السياسية على الداخل اللبناني.

التمهيد

الموقف السعودي من التطورات السياسية في لبنان قبل عام ٢٠٠٦

امتازت العلاقات السعودية اللبنانية على المستوى السياسي بالتعاون عبر التاريخ ،اذ أدت فيها المملكة دور الشقيق الاكبر ولاسيما في التعامل مع التناقضات والمشاكل والازمات التي شهدها لبنان ، فبقيت المملكة تمارس دورها التوافقي في لبنان على الرغم من تعقيدات المشهد السياسي التي كان يتعرض لها بين الحين والاخر[١].

اهتمت المملكة العربية السعودية بالتطورات السياسية اللبنانية منذ استقلاله، إذ حرصت على دعم حرية لبنان وتأييد استقلاله منذ عام ١٩٤٣، فقد أبدى الملك عبد العزيز آل سعود[٢] (١٩٣٢-١٩٥٣) تأييده الواضح[٣] لاستقلال لبنان من الاحتلال الفرنسي (١٩١٧-١٩٤٣)[٤].

وقد تبنى الملك عبد العزيز ومن جاء بعده من حكام الدفاع بالدفاع عن القضايا العربية بشكل عام والقضايا اللبنانية بشكل خاص وفي كل المحافل والمنظمات الدولية وبكل الوسائل والطرق المشروعة، وأولوه اهتماماً كبيراً وأسهموا في دعمه سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً[٥].

فقد كان للمملكة موقف واضح من حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح[٦] (١٩٤٣-١٩٥١) في الثالث عشر من تموز عام ١٩٥١، إذ أبرق الملك عبد العزيز آل سعود رسالة وجهها إلى الرئيس اللبناني بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥١) أكد فيها على "خطورة الموقف والغموض الذي يكتنف الشرق العربي"، ووعد بتقديم المساعدة لتأمين الاستقرار في المنطقة[٧].

كما قامت المملكة بدور بارز في دعم لبنان في فترة حكم الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود[٨] (١٩٦٤-١٩٧٥)، ولاسيما إبان محنته عام ١٩٦٨ والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيه، وبعد نزوح المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان عام ١٩٧٠، فضلاً عن أزمات لبنان عام ١٩٧٣-١٩٧٥[٩].

وعندما تولى الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود[١٠] (١٩٧٥-١٩٨٢) حكم المملكةعلى إثر اغتيال الملك فيصل واصل سياسة أسلافه في دعم لبنان سياسياً واقتصادياً[١١].

كان البروز الحقيقي في الموقف السعودي تجاه لبنان عندما احتدمت الأزمة الداخلية فيه عام ١٩٧٥، إذ سعت المملكة العربية السعودية للتقريب بين أطراف الأزمة كافة، ودعت إلى عقد قمة عربية مصغرة في الرياض للفترة من ١٦-١٨ تشرين الأول عام ١٩٧٦ ضمت بعض الأطراف العربية المؤثرة في الداخل اللبناني وتمثلت بسوريا ولبنان ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية فضلاً عن الكويت، وعلى إثر تلك القمة شكلت قوة الردع العربية ولجنة متابعة عربية، وتحملت المملكة جميع نفقات قوة الردع العربية[١٢].

وبين عامي ١٩٧٥-١٩٨١ تدخلت المملكة بقوه ولأكثر من مرة من أجل إطفاء نيران الحرب الأهلية، سواء من خلال مبادراتها الفردية أو من خلال العمل العربي المشترك، ومما أعطى مبادراتها القبول من معظم الأطراف اللبنانية و تدخلها كوسيط يسعى لخير لبنان وخلاصه من محنته[١٣].

وعندما تعرض لبنان إلى الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ نددت المملكة العربية السعودية بذلك العدوان وعدت الاجتياح الإسرائيلي للبنان أمراً مخالفاً للقوانين الدولية[١٤].

استمرت المملكة العربية السعودية بمراقبة تطورات الحرب الأهلية حتى قامت بدور محوري، عندما ادت دوراً إيجابياً في وصول أطراف النزاع في لبنان إلى وقف إطلاق النار وإقامة حوار وطني بين الطوائف المتنازعة، فعلى إثر قمة الدار البيضاء في المغرب في المدة ٢٣-٢٦ أيار عام ١٩٨٩ تشكلت اللجنة الثلاثية العربية المكونة من الملك فهد بن عبد العزيز[١٥] والملك حسن الثاني عاهل المغرب والرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، وعلى إثر جهود اللجنة الثلاثية بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص انعقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس النواب اللبناني من الثلاثين من أيلول حتى الثاني و العشرين من تشرين الأول عام ١٩٨٩ في مدينة الطائف، وتمخض عنه توقيع الميثاق الوطني اللبناني أو ما أطلق عليه باتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية[١٦].

وتأكيداً على جهود ومواقف المملكة العربية السعودية أشار الزعيم اللبناني بيار الجميل إلى ذلك بقوله "إن المملكة العربية السعودية كانت لها مواقف إيجابية ولم تدخر وسعاً تستطيعه، ولاسيما في أثناء وجود قواتها في لبنان، إذ كان هذا الوجود نزيهاً ومتوافقاً مع القرارات التي صدرت عن قمتي الرياض والقاهرة وتوصيات جامعة الدول العربية[١٧].

والجدير بالذكر أن العلاقات السعودية اللبنانية شهدت تطوراً بارزاً في السنوات ١٩٨٢-٢٠٠٢، أي في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، إذ شهدت الساحة اللبنانية تطورات أمنية وسياسية واقتصادية بارزة، وأثبتت الأحداث حيادية المملكة العربية السعودية تجاه جميع الأطرف، وقدمت الدعم الكامل استجابةً لمطالب اللبنانيين ورفضهم تقسيم وطنهم[١٨].

ومن منطلق إيمان المملكة بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مقاومته بجميع أشكاله ورفض إجراءاته غير الشرعية الرامية إلى طمس الهوية وتغيير الوقائع على الأرض وقفت المملكة العربية السعودية بحزم مع المقاومة اللبنانية حتى انتهى الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠[١٩].

وعندما شهدت لبنان توترات سياسية وأمنية مع بداية عام ٢٠٠٥ والتي كانت ذروتها حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، بادرت المملكة بالاهتمام بتلك التوترات واستنكرت وزارة الخارجية السعودية جميع الأعمال الإجرامية التي شهدها لبنان، وأدانت حادثة اغتيال الحريري وطالبت بفتح تحقيق لمعرفة الجهة المسؤولة عن الحادث لضمان عدم تصعيد الأزمة[٢٠].

وهناك من يرى أن دور المملكة العربية السعودية في لبنان امتاز بشموله لجميع المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فضلاً عن العسكرية، فقد تميز دور المملكة بالنفوذ الواسع والتأثير الكبير ولاسيما على الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على إسرائيل للابتعاد عن الخلافات الداخلية، إذ عمل الدور السعودي على تحديد العامل الإسرائيلي في الصراع ومنعه من تعقيد مشاهد الصراع الداخلي في لبنان(٢١).

ومن جانب آخر اتسمت العلاقات اللبنانية السعودية منذ بدايتها بالتحسن المطرد على الصعيد الاقتصادي، إذ توافد على المملكة العديد من اللبنانيين على مدى العقود الماضية بوصف أن المملكة كانت إلى جانب كل اللبنانيين، فهي لم تقف مع فريق ضد الآخر انطلاقاً من السياسة التي انتهجتها المملكة حيال الأحداث التي عصفت بلبنان والتي كانت تقوم على قاعدتين: الاولى عدم الانحياز إلى فريق على حساب فريق آخر والوقوف على مسافة واحدة من كل الفرقاء، والثانية عدم التورط في الصراع العسكري والتوسط فقط عندما تتضح احتمالات التسوية السياسية(٢٢).

وفي الوقت نفسه واصلت المملكة العربية السعودية تقديم الدعم والإعانات منذ عام ١٩٦٠، وبحسب إحصاءات رسمية بلغت الاستثمارات السعودية المتدفقة على لبنان منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي بنحو ٢.٤ مليار دولار توجه إلى القطاعات العقارية والخدمية والمصرفية والصناعية، كما توافد إلى لبنان مئات الآلاف من السعوديين لقضاء إجازاتهم السنوية، واحتلت المملكة المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة من لبنان(٢٣).

كما حصلت لبنان في المدة من ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٢ على العديد من المساعدات من المملكة، كان من جملتها إعادة تأهيل العاصمة بيروت بعد انتهاء الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وتأمين مساعدات اجتماعية وإنسانية وتعليمية بقيمة مئة مليون دولار أمريكي، وستون مليون دولار أمريكي لتأهيل مباني الدولة اللبنانية والمياه والصرف الصحي عام ١٩٩١، وقد بلغ مجمل المنح السعودية حتى عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٢٦٠ مليون دولار أمريكي(٢٤).

المبحث الأول

موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦

شهدت الساحة السياسية اللبنانية في بداية عام ٢٠٠٦ تطورات سياسية وصلت ذروتها في حزيران من العام نفسه عندما بدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان، وكانت للمملكة العربية السعودية مواقف واضحة من الحرب، إذ عبرت عنها من خلال التصريحات والبيانات التي أدلتها عبر وزارة الخارجية.

أولاً – الحرب الإسرائيلية على لبنان.

يعد الصراع اللبناني – الإسرائيلي أحد روافد الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نتج عنه احتلال جزء كبير من لبنان ولاسيما العمليات العسكرية الفلسطينية التي شنتها من داخل الأراضي اللبنانية[٢٥].

فبعد خروج إسرائيل من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ حاولت اظهار نفسها كقوة عسكرية بغية السيطرة على المنطقة، فقامت باجتياح لبنان عام ١٩٧٨ على إثر العملية الفلسطينية التي نفذتها مجموعة دير ياسين التابعة لمنظمة فتح، وتضمنت اجتياحاً إسرائيلياً واسع النطاق شملت محاور عدة في لبنان[٢٦].

وفي السادس من حزيران عام ١٩٨٢ اجتاح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان معززاً اجتياحه بالطيران والبوارج الحربية التي ضربت حصاراً على الشاطئ اللبناني، إذ لم يتوقف الاجتياح حتى الخامس و العشرين من حزيران عندما بلغ الإسرائيليون العاصمة بيروت وحاصروها[٢٧]، ليبدأ الاحتلال الإسرائيلي ولاسيما للجنوب اللبناني الذي استمر حتى عام ٢٠٠٠ عندما اضطرت إلى الانسحاب بسبب المقاومة اللبنانية في الجنوب[٢٨].

كما شهدت لبنان خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب الإسرائيلية على لبنان تطورات سياسية بدأت بانعكاسات القرار ١٥٥٩[٢٩]، فضلاً عن حادثة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في شباط عام ٢٠٠٥، وتوتر الأوضاع الداخلية وتباين المواقف بين الأطراف السياسية اللبنانية حول المحكمة الدولية الخاصة بالاغتيال، وتوجيه الاتهام حول الجهات التي وقفت وراء حادثة الاغتيال[٣٠].

وفي الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠٠٥ شهد لبنان تجاذبات داخلية وتدخلات خارجية، إذ ظهرت هواجس داخلية شملت كل ألوان الطيف السياسي اللبناني التي أسست لنزاع مرير، وأخذت العوامل الخارجية باستغلال هذه الهواجس من أجل إشعال الفتنة الطائفية في لبنان[٣١].

إذ فقد كان فريقاً كبيراً من اللبنانيين يتخوف من مشروع أمريكي–إسرائيلي يهدف إلى نزع سلاح المقاومة، وقد تمثل ذلك الفريق بقوى (٨) آذار[٣٢] والذي أطلق عليه بـ (المعارضة)[٣٣]. وفي الوقت نفسه كان الفريق الثاني يتمثل بقوى (١٤) آذار[٣٤] والذي أطلق عليه تسمية (الموالاة)، وكان يطالب بتطبيق القرار ١٥٥٩ ولاسيما التحقيق في حادثة اغتيال الحريري فضلاً عن مطالبته بنزع سلاح المليشيات[٣٥].

وأثناء توتر الأوضاع الداخلية والمطالبة بنزع سلاح حزب الله اللبناني[٣٦]، أقدم بعض عناصر الحزب على عملية نوعية ضد إسرائيل، تحت تسمية عملية (الوعد الصادق)، إذ قام بعض عناصر الحزب بأسر جنديين إسرائيليين بالقرب من مزارع شبعا التي كانت ما تزال خاضعة للاحتلال الإسرائيلي، بغية التفاوض مع إسرائيل لاسترداد الأسرى اللبنانيين الذين كانت إسرائيل تحتجزهم وكان في مقدمتهم سمير القنطار[٣٧] الذي كان يعد من أقدم المعتقلين اللبنانيين لدى إسرائيل[٣٨].

ومع نجاح العملية في صبيحة يوم الثاني عشر من تموز عام ٢٠٠٦ وأسر حزب الله لجنديين إسرائيليين، انطلقت الحرب النفسية بشكل مباشر مع المؤتمر الصحافي الذي عقده أمين عام الحزب حسن نصر الله والذي أعلن فيه تفاصيل شروط التفاوض والظروف المحيطة والمتوقعة من العملية، وقد جاء في كلمة نصر الله "ما نقوله نحن هو التالي: هؤلاء الأسرى الموجودون عندنا لن يعودوا إلى الديار إلا بوسيلة واحدة، التفاوض غير المباشر والتبادل والسلام... ولن تستطع كل إسرائيل وبظهرها العالم كله أن تعيد هذين الأسيرين إلى ديارهم المغتصبة"، وفي الوقت نفسه أشار قائلاً "نحن لا نريد التصعيد في الجنوب وهذه ليست نيتنا ولا نريد أخذ لبنان إلى حرب، ولا نريد أخذ المنطقة إلى الحرب"[٣٩].

وقد برر حزب الله عمليته تلك بأنها دفاع شرعي عن السيادة اللبنانية، ومقاومة شرعية للاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، إلا أن الأهداف الحقيقية لحزب الله كانت تتمثل في نقاط ثلاث وهي:

١- تعطيل القرار ١٥٥٩ الذي كان يدعوا إلى نزع سلاح حزب الله.
٢- إسقاط حكومة فؤاد السنيورة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) المدعومة بالقرار ١٥٥٩ والتي أظهرت تحدياً للحزب.
٣- استدراج إسرائيل للتدخل العنيف بغية إعادة المقاومة ودورها الذي أوشك أن يختفي على الساحة اللبنانية[٤٠].

وفي يوم الرابع عشر من تموز ٢٠٠٦ بدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان، عندما قامت القوات الإسرائيلية بتدمير جميع الجسور الواقعة على نهر الليطاني في منطقة الجنوب، وتمكنت من قصف جسر القعقعية وجسر رومين دير الزهراني وجسر كفر رمان وجسر التحرير فضلاً عن جسري القاسمية والجسر القديم وغيرها[٤١].

كما شمل العدوان منذ اليوم الأول للهجوم على الضاحية من خلال قصف محطة المنار الفضائية، ثم انتقل مستوى العدوان في اليوم الثالث في إلى تدمير مبنى قناة المنار بالكامل[٤٢].

مما تقدم يبدولنا أن بداية الحرب اقتصرت على مواقع وقواعد حزب الله التي عدتها إسرائيل تهديداً مباشراً لأمنها، إلا إن سرعان ما تحولت مجريات الحرب لتشمل العدوان على كل الأراضي والأجواء اللبنانية، كما شمل قصف البوارج الإسرائيلية للمدن اللبنانية كافة وتم فرض حصار شامل على طريق المواصلات البرية والجوية فضلاً عن مراكز الحدود والاتصالات[٤٣].

ومنذ بداية الحرب بدأت التصريحات والتهديدات الإعلامية المتبادلة بين حزب الله والمسؤولين الإسرائيليين، فقد هدد زعيم حزب الله حسن نصر الله على قناة الجزيرة الفضائية بعد تدمير قناة المنار بقصف تل أبيب إذا استمرت إسرائيل بحربها ضد المواقع اللبنانية، في حين رد ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي بتسوية لبنان بالأرض، وأضيف له تهديد كبير مماثل من قائد الجيش الإسرائيلي آنذاك (دان جالوتس) متزامنً مع تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي (عمير بريتس) جاء فيه أن القوات الإسرائيلية مندفعة في الأراضي اللبنانية حتى تبلغ غايتها في الوصول إلى نهر الليطاني[٤٤].

وفي الوقت نفسه أكد رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي (مئير داغان) لموفد الكونكرس الأمريكي (بيتر هوكسترا) أن الأهداف الأساسية للحملة الإسرائيلية في لبنان ركزت على القضاء على الصواريخ الإستراتيجية التي يملكها حزب الله وتحطيم قلب المنظمة رمزياً[٤٥].

ونتيجة لشدة العمليات العسكرية الإسرائيلية رد حزب الله بعملية عسكرية وصفت بأنها نوعية من خلال استهداف بارجة إسرائيلية بصاروخ، واللافت للنظر أن نصر الله وجه خطاباً على الهواء وقبل ساعات من التنفيذ، وأشار إلى أن البارجة العسكرية الإسرائيلية سيتم استهدافها من قبل عناصر المقاومة، وكانت تلك العملية قد غيرت الكثير من قواعد المعركة والحرب[٤٦].

ونتيجة للمطالبات العربية والدولية للأمم المتحدة بضرورة إيجاد حل للحرب الإسرائيلية على لبنان، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ١٧٠١[٤٧] في ١١ آب عام ٢٠٠٦[٤٨]، والذي نص على إيقاف الحرب وأن يكون الجنوب اللبناني في عهدة الجيش اللبناني والقوات الدولية (اليونفيل)، وأن يكون خالياً من أي سلاح آخر، وقبول حزب الله ببسط سلطة (اليونفيل) على أرضه[٤٩].

ومن أجل إيقاف الحرب والعدوان وبعد موافقة حزب الله أعلنت الحكومة اللبنانية بالإجماع الموافقة على القرار الدولي ١٧٠١، وقد تم وقف العمليات العسكرية من الجانبين في ١٣ آب عام ٢٠٠٦[٥٠].

كان من تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان استشهاد أكثر من ١٢٠٠ مواطن لبناني معظمهم من الأطفال والشيوخ، وإصابة أكثر من ٣٠٠٠ مواطن، وفقدان أكثر من ١٥٠٠ عائلة لمنازلهم والتي دمرت كلياً أثناء الحرب، فضلاً عن تدمير آلاف المؤسسات الاقتصادية من مصانع ومحطات وقود وشاحنات[٥١].

كما نتج عن العدوان نزوح مئات الألوف من اللاجئين من مدنهم ومزارعهم والذين أخذوا يتدفقون إلى المناطق الشمالية أملاً في الحصول على مأوى وعلى الرغم من ذلك فإن عدداً كبيراً منهم لم يسلموا من هجمات الطائرات الإسرائيلية[٥٢].

وقد أجمع المراقبون والمحللون على إن حجم الخسائر التي تكبدها لبنان كانت باهظة، فضلا عن الخسائر البشرية التي تجاوزت ألف قتيل وثلاثة آلاف جريح وما يقارب مليون نازح، فقد تكبد لبنان خسائر باهظة أيضاً في البنى التحتية قدرت بـ ٥-٧ مليار دولار[٥٣].

وفي هذا الصدد أشار تقرير التنمية للأمم المتحدة أن حجم الخسارة في لبنان قارب ٣.٦ مليار دولار بما فيها تدمير ألف وحدة سكنية و ٨٠ جسراً و ٩٤ طريقاً مدمراً ومعطلاً أي ما يوازي ربع شبكات الطرق في لبنان، فضلاً عن أكثر من ٣٥ ألف مسكن ومحل تجاري دمروا تدميراً كاملاً خلال الحرب(٥٤).

وفي الوقت نفسه كان من تداعيات الحرب أيضاً توقف الإنتاج وجمود الحركة التجارية والقضاء على الموسم الزراعي فضلاً عن ركود الحركة السياحية وتوقف الاستثمارات وتوقف الشركات والمؤسسات الأجنبية إلى العاملة في لبنان، وفي الوقت ذاته أدت الحرب إلى زيادة الإنفاق على المجال العسكري والشؤون الاجتماعية والصحية وإعادة الإعمار ودفع التعويضات إلى المتضررين من المواطنين والمؤسسات، وتراجع إيرادات الدولة من الرسوم والضرائب نتيجة الركود الاقتصادي(٥٥).

ومن جانب آخر لم تكن حرب تموز حاسمة في نتائجها العسكرية، إذ اعتبر كل من شارك فيها مباشرة أنه حقق انتصاراً، فبالنسبة لحزب الله فقد أثبت عن تنظيم متماسك وتدريب عسكري ومقدرة قتالية فائقة أعاق تقدم الجيش الإسرائيلي برياً، وتمكن من تكبيده خسائر فادحة في المقاتلين والمعدات، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق الهدف الاساس في تبادل الأسرى بالجنديين المختطفين(٥٦).

وفي الجانب الاخر استطاعت اسرائيل إبعاد حزب الله عن حدودها الشمالية وإيقاف العمليات العسكرية في منطقة المزارع، فضلاً عن إعادة الأمن والاستقرار إلى المدن والمستوطنات الشمالية وإنهاء التأثير العسكري لحزب الله في الساحة الجنوبية، إلا إنها لم تتمكن من تحقيق أي من الهدفين التي أعلن عنها عندما بدأت الحرب ولاسيما إطلاق سراح الجنديين الذين أسرهما حزب الله والقضاء على قوة حزب الله في معاقله(٥٧)، وفي الوقت نفسه فقدت هيبتها العسكرية أمام المقاومة اللبنانية، وفشلت في تجريد الحزب من سلاحه والقضاء عليه عسكرياً خلال مدة وجيزة كما كانت تصرح بذلك(٥٨).

نستنتج مما تقدم ان الأمر المهم في نتائج الحرب تمثل في الداخل اللبناني، فقد تمكنت إسرائيل من تكريس حالة الانقسام الوطني بين اللبنانيين، إذ ولدت صراعات سياسية في الداخل اللبناني أثرت سلباً على حالة الفراغ السياسي الذي عد أحد أسباب الأزمة الداخلية في لبنان عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨(٥٩)، كما سنرى لاحقاً.

ثانياً – الموقف السعودي من الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦.

حضيت التطورات السياسية التي شهدها لبنان منذ بدايات الحرب الإسرائيلية باهتمام المملكة العربية السعودية، فقد راقبت المملكة تطوراتها منذ البداية، فعندما قامت عناصر من حزب الله اللبناني بخطف الجنديين الإسرائيليين، وصف وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عملية الخطف بـ "المغامرة غير المسؤولة" وعدها "مغامرة غير محسوبة"(٦٠).

وفي الوقت نفسه أكدت المملكة على إنها تستعرض بقلق بالغ الأحداث المؤلمة التي تدور في لبنان، وأعلنت بوضوح أنه لا بد من التفريق بين المقاومة الشرعية وبين المغامرة غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها من دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها و من دون أن تشاور أو تنسق مع الدول العربية، الأمر الذي قد يتسبب في خلق أوضاعاً بالغة في الخطورة ويعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول(٦١).

وقد أشارت المملكة إلى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة وأنه يقع عليها وحدها إنهاء الأزمة التي أوجدتها(٦٢).

وبعد اندلاع الحرب وبدء الهجوم الإسرائيلي على لبنان، عقد وزراء الخارجية العرب في القاهرة اجتماعً طارئاً في الخامس عشر من تموز عام ٢٠٠٦، وبدعوى من أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، وقد أكد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن المملكة العربية السعودية تتابع بقلق واستنكار شديدين الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في الحرب الإسرائيلية الشاملة التي تستهدف التدمير المتعمد للبنى التحتية وانتهاك الحقوق الإنسانية والوطنية واستهداف المدنيين والأبرياء دونما أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية مشيراً إلى أن هذا العدوان ما هو إلا امتداد لسياسة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية واستمراراً لممارساتها البغيضة في المنطقة(٦٣).

وفي الوقت نفسه قال الفيصل أن المملكة تدين بشدة العمليات العسكرية وتحذر المجتمع الدولي من خطورة الوضع في المنطقة وانزلاقه نحو أجواء الحرب ودائرة عنف جديدة من الصعب التنبؤ بنتائجها ولاسيما في ظل التراخي الدولي في التعاطي مع السياسات الإسرائيلية بل ومع توجه مواقف بعض الدول في تأييد هذه السياسات مما أدى بمجلس الأمن إلى التقاعس في اتخاذ القرارات الحازمة لهذه الأزمة(٦٤).

وأكد الفيصل على ان المملكة تدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته الشرعية والإنسانية لإيقاف العدوان الإسرائيلي السافر وحماية الشعب اللبناني الشقيق وبنيته التحتية ودعم جهود الحكومة اللبنانية الشرعية للحفاظ على لبنان وصون سيادته وبسط سلطته على كامل ترابه الوطني(٦٥).

وعندما تصاعدت وتيرة الحرب قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من المشاورات والاتصالات لاحتواء الأزمة في لبنان خشية انتشارها في منطقة الشرق الأوسط، إذ التقى الملك عبد الله بن عبد العزيز بالرئيس المصري حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فضلاً عن جلالة الملك عبد الله بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وطالبهم بضرورة إيجاد الحلول اللازمة لحل الأزمة في لبنان، كما أرسل رسائل إلى قادة كل من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بغية الضغط على إسرائيل لإيقاف الحرب على لبنان(٦٦).

وقد صرح الملك عبد الله بن عبد العزيز قائلاً "إن دعم لبنان واجب علينا جميعاً، ومن يقصر في دعم لبنان فهو مقصر في حق نفسه عروبته وإنسانيته"(٦٧).

كما بادرت المملكة العربية السعودية بطرح مبادرة لوقف الحرب تكونت من محاور خمسة وكان من بينها:

١- فتح ممرات أمنية للمساعدات الإنسانية.
٢- نشر الجيش اللبناني في الجنوب.
٣- البدء في مفاوضات لتبادل الأسرى[٦٨].

ولأجل تحقيق إنجاح مبادرته قامت المملكة برحلات دبلوماسية هامة لحشد التأييد لهذه المحاور، فقام سلطان بن عبد العزيز ولي العهد بإجراء حوارات مع فرنسا، فيما اجتمع وزير الخارجية والأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي بندر بن سلطان بالرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush (٢٠٠٠-٢٠٠٨)[٦٩].

وعندما عقد مؤتمر روما لمؤازرة لبنان والتنسيق معه، سارعت المملكة العربية السعودية للمشاركة في المؤتمر، وطالبت بوقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية على لبنان، والشروع في إيصال المساعدات الإنسانية الماسة للشعب اللبناني، وتهيئة الأجواء للحلول السياسية اللازمة عبر المفاوضات والحوار بين الأطراف المعنية[٧٠].

وفي الوقت نفسه أكدت المملكة في المؤتمر على أن الحرب تسببت في تأجيج مشاعر الغضب لدى الشعب السعودي، وقد أصدرت بياناً ملكياً حذرت فيه من أن "الصبر لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، وأنه إذا استمرت الوحشية العسكرية الإسرائيلية في القتل والتدمير، فلا أحد يمكنه أن يتوقع ما قد يحدث"[٧١].

ونتيجةً لمطالبات المملكة العربية السعودية والمتزامنة مع المطالبات العربية، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ١٧٠١ في الحادي عشر من آب ٢٠٠٦ طالب فيه جميع الأطراف بوقف القتال، إذ قامت المملكة بتأييد القرار الدولي وطالبت الأطراف المعنية بضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار وتنفيذ بنوده[٧٢].

ومع توقف العمليات العسكرية الإسرائيلية اجتمع وزير الخارجية السعودي مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في المملكة، واستعرض خلال الاجتماع المحنة التي مر بها لبنان من جراء الاعتداءات الإسرائيلية عليه، والأوضاع الحرجة التي يعيشها جراء تداعيات الأزمة التي لم يكن طرفاً فيها، وأكد أن الأحداث التي شهدها لبنان وما تعرض له من تدمير في بنيته الأساسية وإزهاق الأرواح وتهديم الممتلكات خلق وضعاً مأساوياً فيه، ودعا المجتمع الدولي إلى التحرك دون تقاعس لمساعدة لبنان وأشار إلى الحاجة للإرادة الدولية الجادة والقوية لمساندة ورفع آثار العدوان الغاشم الذي تعرض له، وأكد على ضرورة أن يشعر الشعب اللبناني بتضامن ووقوف الأسرة الدولية إلى جانبه فعلاً[٧٣].

وفي الوقت نفسه أهاب الفيصل بالمجتمع الدولي إلى تقديم أقصى درجات الدعم للبنان لانتشاله من محنته كل حسب استطاعته وعلى كافة الصعدُ السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وذلك

من أجل رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اللبناني وإعادة اعماره وتوطيد أمنه واستقراره وبسط سيادة حكومته على كل أراضيه[٧٤].

وقد زودت الخارجية السعودية البعثات الدبلوماسية بقائمة الاحتياجات الفورية اللازمة لدعم لبنان ورفع معاناة شعبه الإنسانية وإعادة اعمار بناه التحتية ووحداته السكنية التي أصابتها الأضرار، وتأهيل قواته المسلحة وذلك في إطار التعاون وتضافر الجهود الدولية لرفع المعاناة عن لبنان واللبنانيين[٧٥].

وعندما عقد مؤتمر ستوكهولم في الواحد والثلاثون من آب عام ٢٠٠٦ بناءاً على طلب مجلس الأمن لاتخاذ خطوات فورية لتأمين المساعدات المالية والإنسانية للشعب اللبناني، شاركت المملكة العربية السعودية فيه وبادرت بتقديم منحة بقيمة نصف مليار دولار لمساندة لبنان، كما تعهدت خلال المؤتمر بدفع مبلغ يفوق ٩٤٠ مليون دولار[٧٦].

كما أكدت المملكة في بيان لوزارة الخارجية على إن المملكة تدعم بالكامل الحكومة الشرعية اللبنانية في بسط سلطتها ونفوذها على كافة التراب الوطني في الحفاظ على استقلالية قرارها بعيداً عن أي ضغوط أو تهديدات، ودعت اللبنانيين إلى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان أن ينعم بالأمن والنماء، كما دعت إلى تحقيق انسحاب سريع لإسرائيل من مزارع شبعا التي تعترف إسرائيل بأنها محتلة[٧٧].

وفي الوقت نفسه قامت المملكة بتقديم المساعدات الاقتصادية من بدافع بعدها الديني والإنساني الذي كفلته الشريعة الإسلامية السمحاء، فقد وجه الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود منذ بداية الحرب الإسرائيلية واستجابةً لنداء رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بتحويل مبلغ نصف مليار دولار بشكل فوري، وتخصيص منحة مقدارها نصف مليون دولار للشعب اللبناني[٧٨].

كما شجعت المملكة الحملة الشعبية السعودية لإغاثة الشعب اللبناني تحت عنوان "معك يا لبنان" التي بدأت في السادس والعشرين من تموز عام ٢٠٠٦ بناءاً على الدعوة التي وجهها الملك عبد الله إلى الشعب السعودي، وقد جمعت الحملة في اليوم الأول مبلغ ١٠٩ مليون ريال سعودي فضلاً عن مساعدات عينية، وتم الاتفاق مع (اليونسيف) لتأمين اللقاحات والأغذية للأطفال والحقائب المدرسية لأكثر من ٣٢٠ ألف طالب وطالبة[٧٩]، كما أرسلت المملكة مستشفى ميدانياً للمساعدة في علاج اللبنانيين المتضررين من الحرب،وفي الوقت نفسه تكفل الملك عبد الله بالمصاريف الدراسية للطلبة اللبنانيين في المدارس الحكومية اللبنانية لعام ٢٠٠٦ وذلك نتيجةً للضرر الذي لحق بالطلبة نتيجة الحرب الإسرائيلية[٨٠].

مما تقدم نخلص الى القول إن الموقف السعودي من الحرب الإسرائيلية على لبنان مر بمراحل تمثل بدايةً ببيان حمل المسؤولية فيه لحزب الله وعد عمليته بالمغامرة غير المسؤولة مروراً بمؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة التي دعت فيه إلى مساندة لبنان ومطالبة إسرائيل بوقف العمليات العسكرية، وتأكيد المطالبات في مؤتمر روما الخاص بمساندة لبنان، فضلاً عن تكثيف الاتصالات بالقادة العرب وقادة الدول العظمى بغية إيجاد حل للأزمة اللبنانية والضغط على إسرائيل لوقف عملياتها العسكرية،

وعندما تحقق ماطالبت به دعت المجتمع الدولي إلى ضرورة التكاتف من أجل رفع الضرر الذي لحق بلبنان نتيجة الحرب ودعم شعبه واستقراره وسياسته فضلاً عن قيامها بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعب اللبناني.

المبحث الثاني

موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٧

شهدت الساحة السياسية اللبنانية عام ٢٠٠٧ أزمة داخلية كادت أن تعصف بالبلاد، اسهمت في تعقيد المشهد السياسي اللبناني، وكانت لتلك الأزمة أبعاد إقليمية ودولية، إذ اسهمت الأخيرة في حالة الاحتقان الداخلي من خلال التأثير على بعض الكتل والتيارات السياسية ودعم قراراتها، وفي الوقت نفسه كانت للمملكة العربية السعودية مواقف واضحة من تلك الأزمة، إذ لعبت دوراً في إيجاد التوافقات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالأزمة.

أولاً – أزمة الحكومة اللبنانية ٢٠٠٧.

أدى دمج الهوية الطائفية في المجال السياسي اللبناني منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ إلى غياب منطق الدولة، وإلغاء مفهوم المواطنة وهيمنة نزعة الولاء الجمعي التي وقفت عائقاً فعلياً في وجه إضفاء القيمة الأساسية لانتماء المواطنة، ولم تعط القيادات الدينية ولا السياسية أية أولوية للعلاقات الأفقية التي تعزز انتماء المواطنة، وهي التي تقلل حوافز تكريس الهوية الخصوصية(٨١).

وقد كانت هناك مؤشرات لاندلاع أزمة في لبنان كان من أهمها الاحتقان الإقليمي الذي بلغ ذروته، والصراع الدولي والإقليمي على لبنان والذي وصل إلى مراحل خطيرة، إذ كان الخطر يكمن في أن هذا الصراع والتسويات التي تلحقه، أودت باستقلال لبنان الداخلي، لذلك بدأت الأزمة الداخلية أكثر عمقاً، إذ تجلت الانقسامات بين أبناء الطائفة الواحدة وتحولت الأحياء والشوارع إلى مراكز سيطرة للطوائف في حرب باردة مثلت منعطفاً سياسياً خطيراً(٨٢).

فبعد توقف العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ بدأت سوريا والقوات المتحالفة معها بشن هجوم على الحكومة اللبنانية وفريق الأكثرية في الحكومة اللبنانية بهدف إسقاطها، بغية إفشال تشكيل المحكمة الدولية، وإعادة ربط المسارين اللبناني والسوري، وإبقاء الجنوب اللبناني ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، ووصل بهم الأمر إلى اتهام فريق الأكثرية بالخيانة(٨٣).

وعلى الصعيد الداخلي شهدت لبنان مع انتهاء الحرب معارك سياسية بين القوى اللبنانية، إذ كان جوهرها ملف حزب الله الذي فرض نفسه على الساحة السياسية اللبنانية، فقد جرت مداولات في مجلس

الوزراء اللبناني حول تمسك حزب الله بسلاحه[٨٤]، وفي الوقت نفسه رفض الحزب مناقشة موضوع الحرب ونتائجها، ونتيجة لتركيبته العسكرية والعقائدية من جهة وارتباطه بالمحور السوري والإيراني من جهة أخرى قام الحزب بالتشبث بمواقفه وصوابيه قراراته، الأمر الذي أوجد شرخاً كبيراً بين اللبنانيين، وحول الخلاف السياسي بينهم إلى خلاف وطني بشحنات طائفية ومذهبية[٨٥].

وفي الوقت نفسه كان أحد جوانب الخلاف بين اللبنانيين ذات العلاقة بنتيجة الحرب، فمنهم من اعتبر أن المقاومة حققت انتصاراً عسكرياً وسياسياً في تصديها للعدوان ومقاومتها الشرسة لأعتى الجيوش في المنطقة ومنعها العدو من تحقيق كامل أهدافه المعلنة، ومنهم من اعتبر أن المقاومة لم تحقق الأهداف التي دفعتها للتمسك بسلاحها، فلم تتحرر المزارع ولم يفرج عن الأسرى اللبنانيين والعرب ولم تستطع حماية لبنان، بل أدت الحرب إلى إصابة الآلاف وتدمير البنى التحتية، وبدلاً من الالتفاف حول الدولة التي نجحت في إيقاف العدوان بفضل الجهود الدبلوماسية الجبارة التي قام بها رئيس الحكومة عادت نغمة الاختلافات والتخوين[٨٦].

ومن هنا فإن جوهر الخلاف الحقيقي بين الكتل اللبنانية كان يتمثل في المطالبة بنزع سلاح حزب الله تنفيذاً لبنود القرار ١٧٠١، إلا أن حزب الله تمسك بسلاحه مستنداً في ذلك على:-

١- أن مصلحة المقاومة والدولة تعد مصلحة واحدة لا تختلف أو تتناقض.
٢- أن أي انتصار للمقاومة يعد انتصاراً للدولة اللبنانية ومن ثم من مصلحة الدولة عدم الدخول في سجالات حول سلاح الحزب.
٣- أن الجيش اللبناني أضعف من ان يواجه إسرائيل أو يصد أي اعتداء إسرائيلي محتمل، ومن ثم فإن أي معركة مع إسرائيل ستنتهي لصالحها نظراً لعدم التوازن الكبير بين الطرفين ولذلك فإن المقاومة عامل وعنصر رادع لإسرائيل.
٤- أنه لا يمكن التخلي عن السلاح قبل تحرير كافة الأراضي اللبنانية واستعادة مزارع شبعا من العدو الإسرائيلي وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين اللبنانيين، وبعدها يمكن فقط البحث في موضوع إستراتيجية دفاعية فعالة للتصدي لأي اعتداء إسرائيلي وبعدها يمكن الحديث عن سلاح حزب الله.
٥- أنه لا يوجد مبرر للتخوف من سلاح الحزب على الصعيد الداخلي خاصةً أن هذا السلاح هو ضمانة للوحدة الوطنية ولجميع اللبنانيين[٨٧].

ومن أجل إبعاد الأنظار إلى الدمار الهائل الذي خلفه العدوان الإسرائيلي وفشل إستراتجية حماية لبنان ومنشأته بواسطة سلاح المقاومة، وإبقاء الإمساك بقرار الطائفة الشيعية بحجة المحافظة على وجودها وكيانها ومكتسباتها عمد حزب الله إلى الدفاع الهجومي بالمطالبة بتشكيل "حكومة وحدة وطنية" بغية ضمانها بالثلث المعطل والتحكم في سياساتها وقراراتها وبقائها[٨٨].

وفي الوقت نفسه كانت الأسباب الحقيقية التي دفعت المعارضة بقيادة حزب الله إلى المطالبة بتشكيل حكومة (الوحدة الوطنية) تتمثل في الآتي:

١- تعطيل الانتخابات الرئاسية، من خلال تعطيل النصاب بعدم حضور جلسة الانتخاب خوفاً من فوز رئيس سيادي لا يحضى بالقبول السوري، ويعمل على تنفيذ القرارات الدولية، وخصوصاً القرارات ١٥٥٩ و ١٧٠١.

٢- تتولى حكومة الوحدة الوطنية عنده تعطيل الانتخابات، صلاحيات الرئاسة الأولى، لتتمكن المعارضة من خلال امتلاكها الثلث المعطل التحكم بقرارات مجلس الوزراء.

٣- الضغط على النواب الموارنة في الأكثرية النيابية والمرجعية الدينية المارونية من أجل القبول برئيس تفرضه دمشق والمعارضة خوفاً من شغور موقع الرئاسة الأولى مدة طويلة، مما يؤدي إلى خلل في التركيبة.

٤- إبقاء الانتخابات الرئاسية ورقة بيد سورية وإيران، تساومان بها الولايات المتحدة الأمريكية على المواضيع الخلافية معها[٨٩].

وبعد أن كادت الأطراف الرئيسة المتحاورة والمتمثلة بـ (تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله) أن تصل إلى اتفاق متوازن ومتوازٍ يقضي بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبإقرار المحكمة ذات الطابع الدولي في التاسع من تشرين الثاني عام ٢٠٠٦، وصل فجأة إلى لبنان مشروع النظام الأساس للمحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، وجرى تحديد موعد سريع لمجلس الوزراء لإقرار المشروع دون إعارة أي اهتمام لمطالب عدد من الوزراء وتحديداً وزراء (أمل وحزب الله والوزير الموالي لرئيس الجمهورية) بإعطائهم مهلة يومين لدراسة المشروع[٩٠].

ومن هنا فقد تعطلت هيئة الحوار الوطني مرة ثانية، إذ لجأ الوزراء المعترضون على تجاهل ودعوتهم إلى الاستقالة، وأصر فريق الأكثرية على عقد جلسة استثنائية في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ بداعي العجلة لإقرار نظام المحكمة وبالفعل تم الاجتماع والإقرار بإجماع الحاضرين خلال ساعة واحدة، وقد تذرع الوزراء المستقيلون بعدم دستورية اتخاذ القرار بسبب نقص التمثيل خصوصاً بعد امتناع رئيس الجمهورية بالتوقيع على المرسوم حسبما ينص الدستور اللبناني، وهكذا تشابكت الأزمة السياسية مع الأزمة الدستورية[٩١].

ومن هنا بدأت الأزمة تتسع ولاسيما بعد خروج حزب الله وحركة أمل من الحكومة وانضمامها إلى القوى المعارضة أصلاً كالتيار الوطني الحر برئاسة العماد ميشال عون، وإلى العديد من القوى والزعامات السياسية الموزعة في كل أرجاء لبنان، وهددت بالنزول إلى الشارع[٩٢].

وبالفعل توجه حزب الله نحو الداخل ونزل إلى ساحات بيروت بذريعة طلب المشاركة الفاعلة في الحكومة، وفي يوم الثلاثاء الموافق الثالث والعشرون من كانون الثاني عام ٢٠٠٧، بدأت المعارضة

متزعمةً بحزب الله بإقامة الحواجز وقطع الطرق بالإطارات وأثارت التمرد وإطلاق النار الذي أدى إلى سقوط قتلى وجرحى فضلاً عن إثارة النعرات الطائفية، وكانت تبغي من وراء ذلك التأثير على المناطق التي لا يسيطر على قرارها حزب الله لمجاراة المعارضة في إضرابها والانصياع لنهجها في إفشال المحكمة الدولية(٩٣).

ثانياً – الموقف السعودي من أزمة الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٧.

كان موقف المملكة العربية السعودية واضحاً من الأزمة اللبنانية منذ بدايتها في أواخر عام ٢٠٠٦، فقد حاولت التحرك على الساحة اللبنانية، وكانت تسعى إلى تقريب وجهات النظر بين الفريقين السياسيين الرئيسين، وكانت تؤكد مساعيها على دعم الحكومة وتسهيل أعمالها ومساعدتها في تنفيذ خططها الإصلاحية، كما دعت إلى عدم استقالة وزراء الحكومة أو تعطيل أعمالها، وحاولت إيجاد الحل المتوازن الذي يحقق التقارب بين جميع الفرقاء(٩٤).

وفي الوقت نفسه دعت المملكة "جميع اللبنانيين إلى العمل على تماسك لبنان في جبهة واحدة وأن لا تدين بولائها إلا للبنان"، وجاء ذلك في بيان صدر على إثر جلسة لمجلس الوزراء السعودي، إذ أكد على إن مثل هذه الجبهة "تمتلك القدرة على تجاوز مرحلة الهيمنة التي تتعرض لها لبنان، ومحاولات الهيمنة الجديدة التي يتعرض لها، والتي تسعى إلى جعل لبنان حلقة في سلسلة نفوذ إقليمي يتناقض في أساسه مفاهيم الخيار القومي ووحدة الصف الإسلامي"(٩٥).

وعندما اشتدت الأزمة أوعزت المملكة العربية السعودية إلى سفيرها في بيروت عبد العزيز خوجة بضرورة الاهتمام بالأزمة اللبنانية من خلال إيجاد الحلول اللازمة لتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة، فقام السفير السعودي ومن خلال جولته المكوكية ودبلوماسيته النشطة بتأمين لقاء بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري(٩٦) ورئيس كتلة المستقبل النيابية سعد الحريري(٩٧) بغية التفاوض في أجواء من الإيجابية والصراحة، ومن أجل إيجاد حل للأزمة والوصول إلى مخارج عمليات تضمن إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان(٩٨).

والجدير بالذكر أن كل الجهود التي قام بها السفير السعودي في تحقيق اللقاء المذكور ولم تحقق الغاية المرجوة في حل الأزمة بين الفريقين المتصارعين(٩٩)، ويعود سبب ذلك إلى التأثير السوري على المعارضة اللبنانية ورغبتها في حصر البحث في الأزمة اللبنانية بالرئيس بشار الأسد والعاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز عند لقائهما في مؤتمر القمة العربية التي كانت في طريقها إلى الانعقاد(١٠٠).

استمرت المملكة العربية السعودية في جهودها لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء اللبنانيين حتى انعقاد القمة العربية في الرياض في السابع و العشرين من آذار عام ٢٠٠٧، إذ حاولت المملكة من خلال سلسلة من المشاورات التي عقدها الملك عبد الله بن عبد العزيز مع الرئيس بشار الأسد على هامش أعمال القمة التعاون مع سوريا ومطالبته بالتأثير على بعض الأطراف اللبنانية لحل الأزمة[١٠١].

وفي الوقت نفسه أجرى الملك عبد الله لقاءاً مع الرئيس أميل لحود[١٠٢] (١٩٩٨-٢٠٠٧)، أكد خلاله على "حرص المملكة العربية السعودية على وحدة لبنان وتضامن شعبه" وأشار إلى أن "المملكة ستواصل العمل من أجل تحقيق هذه الغاية"، وأكد العاهل السعودي على إن المملكة "تتطلع إلى رؤية لبنان وقد استعاد عافيته وتجاوز الظروف الصعبة التي يمر بها" وشدد على أن "التوافق اللبناني هو الأساس لحل القضايا المطروحة"، وفي المقابل قدم الرئيس لحود شكره للملك عبد الله بن عبد العزيز على "دعمه المستمر للبنان وعلى الجهود التي يبذلها في تعزيز الوحدة الوطنية ومساعدة اللبنانيين على تجاوز أثار العدوان الإسرائيلي"[١٠٣].

وقد شملت المشاورات السعودية ولقاءات الملك عبد الله بن عبد العزيز ايضاً رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، إذ أكد الملك خلال لقائه بالأخير على إن المملكة تدعم بالكامل الحكومة الشرعية في لبنان في بسط كامل سلطتها ونفوذها على كافة التراب الوطني في الحفاظ على استقلالية قرارها بعيداً عن أي ضغوط أو تهديدات، وتدعوا الأشقاء في لبنان إلى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان أن ينعم بالأمن والنماء[١٠٤].

مما تقدم يمكن القول إن المملكة العربية السعودية كثفت من جهدها قبيل انعقاد القمة العربية في الرياض وحاولت أن تكون القمة مكاناً لتتويج الحل اللبناني وليست مكاناً لتفجير الخلافات العربية[١٠٥].

المبحث الثالث

موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الرئاسة اللبنانية عام ٢٠٠٨

شهدت الساحة السياسية اللبنانية تصعيداً كبيراً عام ٢٠٠٨، جاء ذلك بسبب الاحتقان بين الكتل السياسية فضلاً عن تراكم الأزمات التي مر بها لبنان قبل ذلك التاريخ، وجاء الفراغ السياسي في لبنان ليزيد حالة التوتر والاحتقان، إذ رافقها تصعيدُ في المواقف والتصريحات وكانت تنذر بصدام مباشر بين الفرقاء اللبنانيين، ومن هنا كانت المملكة العربية السعودية مراقبةً لتطورات الأزمة اللبنانية وحاولت التخفيف من حدة الاحتقان الداخلي في لبنان.

أولاً – أزمة الرئاسة اللبنانية عام ٢٠٠٨.

بعد أن فشلت المعارضة في إسقاط الحكومة وتشكيل حكومة تمتلك فيها "الثلث المعطل" وأصبحت المحكمة الدولية في عهدة الأمم المتحدة وكانت بصدد التشكيل وفق الفصل السابع، وبقي الملف النووي الإيراني من دون حل، عادت السخونة إلى الساحة الداخلية في لبنان(١٠٦).

وفي تلك الأجواء شارفت لبنان على نهاية ولاية الرئيس أميل لحود، الأمر الذي أدى إلى الدخول في أزمة الفراغ الرئاسي مع نهاية ولايته في الرابع و العشرين من تشرين الثاني عام ٢٠٠٧(١٠٧)، إذ أدت تلك النهاية إلى اكتمال الشلل المؤسساتي اللبناني، وتعطيل أعمال الدستور وإهمال ميثاق العيش المشترك(١٠٨).

وقد عاشت لبنان أزمة حقيقية جراء الفراغ الرئاسي، وانطلقت الأزمة بالمطالبة برئيس توافقي، على أن يرقى المرشح الجديد تأييداً من جميع الفرقاء اللبنانيين، وقد زاد السجال على هذا المستوى بعد طرح ترشح قائد الجيش العماد ميشال سليمان(١٠٩) لرئاسة الجمهورية في لبنان(١١٠).

وهناك من يرى أن زيادة التوتر بين الفرقاء السياسيين كان يتعلق بالقضايا الوطنية الخلافية ولاسيما المقاومة وسلاحها وتنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني وفصل العلاقة مع دمشق وحادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والابتعاد عن المحاور الإقليمية والدولية وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة وتطبيق اتفاق الطائف(١١١).

كان تفاقم الأزمة واضحاً في بداية عام ٢٠٠٨، إذ بدأ العام بمواجهات سياسية وأمنية خطيرة، ففي الخامس والعشرين من كانون الثاني اغتيل الضابط (وسام عيد)، الذي كان مسؤولا عن وحدة التنصت في فرع المعلومات بوزارة الداخلية، وفي الثاني عشر من شباط اغتيل القيادي في حزب الله (عماد فائز مغنية) في دمشق، ويمكن القول أن الاغتيال الأول جاء بناءاً على العلاقة المرتبطة بملف التحقيق في حادثة اغتيال الحريري في حين أن الاغتيال الثاني كان ثأراً إسرائيلياً من القائد العسكري لحزب الله في حرب تموز عام ٢٠٠٦(١١٢).

وفي تلك الأجواء أقدمت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في بداية شهر أيار على عزل رئيس جهاز أمن مطار بيروت بإدعاء أن حزب الله يتنصت بالكاميرات على المدرج رقم (١٧) المخصص لإقلاع وهبوط الطائرات التي تقل شخصيات سياسية مهمة، واتخذت الحكومة قراراً يقضي بملاحقة المسؤولين عن شبكة اتصالات حزب الله، إذ عدتها غير شرعية وادعت أن هذا القرار يتعلق بسيادة الدولة اللبنانية وبحقها الحصري في امتلاك شبكة الاتصالات(١١٣).

كان رد فعل المعارضة سريعاً، إذ أعلنت عن رفضها للقرارين وعدتهما محاولة لتعطيل عمل المقاومة، وكشف قياداتها أمام العدو وتعريض أمنهم الشخصي وأمن المقاومة للخطر، وأدرجتها في سياق المؤامرة المستمرة على سلاح المقاومة بدءاً بالقرار ١٥٥٩ ومروراً بعدوان تموز عام ٢٠٠٦، وعلى إثر

ذلك ألقى زعيم حزب الله حسن نصر الله خطاباً كشف فيه عن خيوط تلك المؤامرة وعد قراري حكومة السنيورة حرب على حزب الله، وأكد حق المقاومة في الدفاع عن نفسها(١١٤).

وفي السابع من أيار عام ٢٠٠٨ بدأت قوات المعارضة بزعامة حزب الله باستخدام القوة المسلحة وقامت بعمليات عسكرية في بيروت وسرعان ما أحكمت سيطرتها على مقار "تيار المستقبل" التابع للنائب سعد الحريري في بيروت، وحاصرت منازل بعض القيادات السياسية لقوى ١٤ آذار، وأغلقت الشوارع المؤدية إلى مقر رئاسة الحكومة، ورافق ذلك اقتحام مكاتب صحيفة المستقبل وقامت بإحراق محطة المستقبل الفضائية وإقفال "إذاعة الشرق"، كما شهدت تلك العمليات سقوط ضحايا ومصادرة أسلحة حكومية فضلاً عن اقتحام منازل وخطف محاربين(١١٥).

وفي الحادي عشر من أيار سيطرت قوات المعارضة على أطراف مناطق نفوذ النائب وليد جنبلاط الذي سرعان ما أعلن استعداده وئداً للفتنة تسليم مركز الحزب التقدمي الاشتراكي وأسلحته للجيش اللبناني، وبتدخل من قبل الوزير طلال أرسلان وبناءاً على تفاهم مع النائب جنبلاط تم التوصل إلى وقف إطلاق النار في مناطق الجبل وإنهاء المواجهات العسكرية، وفي اليوم التالي انتقلت الاشتباكات إلى مدينة طرابلس، إذ شهدت مواجهات بين قوات المعارضة وقوات الموالاة من تيار المستقبل وانتقلت إلى قضاء عكار الذي سقط فيه عدداً كبيراً من الضحايا قدر بنحو الثمانين(١١٦).

ونتيجة لتطور الاشتباكات وتصعيد المعارضة لعملياتها شهد لبنان في شهر أيار عام ٢٠٠٨ إصدار ٤٠ ألف جواز سفر وهو أعلى رقم يسجل بعد حرب تموز، ويشير هذا الأمر إلى أن بعض اللبنانيين كانوا متوجسين من تجدد الحرب الأهلية مرة ثانية لخطورة العمليات وشدتها(١١٧).

ومن جانب آخر استمرت عملية تأجيل جلسات انتخاب رئيس الجمهورية حتى الواحد والعشرين من أيار عام ٢٠٠٨، إذ أثرت تلك العمليات سلباً على حالة التوافقات والاجتماعات بين الكتل السياسية اللبنانية (١١٨) .

استمرت حالة التوتر والتصعيد بين المعارضة والموالاة حتى السادس عشر من أيار عام ٢٠٠٨ عندما بدأت أعمال الحوار اللبناني في الدوحة، بناءاً على الدعوة التي قدمها أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥-٢٠١٣)، وبعد خمسة أيام من المحادثات تم الاتفاق بين ممثلي المعارضة والموالاة على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تتمثل فيها المعارضة بثلث عدد الوزراء، واعتماد قانون عام ١٩٦٠ لإجراء الانتخابات اللبنانية في ربيع عام ٢٠٠٩، ومباشرة الحوار الوطني برعاية الرئيس المنتخب حول الإستراتيجية الدفاعية للبنان وسلاح المقاومة، فضلاً عما كان قد اتفق عليه في مسلسل الحوارات السابقة التي كان يدعو إليها الرئيس نبيه بري لاسيما ما يتعلق منه بإقامة علاقات دبلوماسية مع سوريا وترسيم الحدود ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضبط داخلها(١١٩).

وهناك من يرى أن اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية وضع حداً للأزمة التي استمرت ١٨ شهراً ولاسيما بعد الاتفاق على سحب مقاتلي حزب الله وفتح طريق مطار بيروت واستئناف الحوار اللبناني على أساس المبادرة العربية التي تم الاتفاق عليها في الواحد والعشرين من أيار عام ٢٠٠٨[١٢٠].

ويمكن القول أن ذلك الاتفاق أدخل لبنان مرحلة انتقالية تمثلت في انتخاب رئيس الجمهورية، وفي صيغة حكومة "التعايش القسري" بين المعارضة والموالاة، وفي استئناف الحوار الوطني في القصر الجمهوري[١٢١].

ثانياً – الموقف السعودي من أزمة الرئاسة اللبنانية عام ٢٠٠٨.

نتيجة لتفاقم الأزمات التي شهدها لبنان عام ٢٠٠٨ خرجت مبادرات عربية وأوربية ومساعٍ حميدة قادتها أطراف عدة، وكانت المملكة العربية السعودية إحدى تلك الدول، فبعد انتهاء المهلة الدستورية للرئيس اللبناني أميل لحود في الرابع و العشرين من تشرين الثاني عام ٢٠٠٧، ولعدم وجود اتفاق على الرئيس القادم وخشية من دخول البلاد في صراعات بين الفرقاء السياسيين يصعب الخروج منها صرح السفير السعودي في بيروت عبد العزيز خوجة بأن تجري انتخابات الرئاسة في لبنان بعيداً عن النفوذ السوري والإيراني[١٢٢].

وفي الوقت نفسه عملت المملكة العربية السعودية على تقريب وجهات النظر بين أبناء لبنان، وتجلى ذلك في الدور الذي قام به سفير المملكة في بيروت وتنفيذاً لتوجيهات الملك عبد الله في العمل الجاد والسعي والاتصال بالفرقاء السياسيين لتقريب الأفكار المتباعدة والتوصل إلى القواسم المشتركة[١٢٣].

كما أشارت المملكة في بيان لخارجيتها إلى أن المملكة تبذل جهوداً متواصلة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف اللبنانية من أجل تجاوز الخلافات والتجاذبات السياسية بين الفرقاء السياسيين في لبنان وتسعى إلى تقريبهم في الاتفاق على ما يخدم مصالح لبنان ويجنبه مزيداً من الأزمات والتدخلات الخارجية[١٢٤].

وفي الوقت نفسه اعتبرت المملكة العربية السعودية قراري الحكومة اللبنانية بخصوص عزل مدير أمن المطار وشبكة اتصالات حزب الله لا يبرر ما تلاه من أعمال عنف، وأشارت المملكة إلى أن العنف أعد له مسبقاً[١٢٥].

ومن جانب آخر شهد عام ٢٠٠٨ ظاهرة القمم العربية ذات المستويات المختلفة ووظفت بامتياز التعبير عن حالة الاستقطاب الحاد، إذ حال استمرار الأزمة اللبنانية عام ٢٠٠٨ إلى إضعاف العلاقات العربية وزيادة التصريحات والاتهامات، الأمر الذي أدى إلى عدم تمثيل المملكة العربية السعودية ومصر بشكل واسع في القمة التي عقدت بدمشق في آذار عام ٢٠٠٨، إذ شاركت المملكة بمندوبها الدائم في الجامعة العربية في حين مثل مصر وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية[١٢٦].

وعلى بالرغم من ذلك فقد صرحت وزارة الخارجية السعودية قبيل عقد قمة دمشق مؤكدة حرصها على التضامن والوحدة العربية ورغبتها في أن تخرج القمة العربية المزمع عقدها في دمشق بما يحقق الآمال والتطلعات المرجوة في التعامل مع القضايا العربية الشائكة وبالتركيز على القضية الفلسطينية وقضية لبنان والوضع فيه، وأشار السفير السعودي في بيروت (عبد العزيز الخوجة) بأن المملكة تتطلع إلى أن تنجح القمة العربية في الوصول إلى حل للأزمة اللبنانية وأشار إلى ضرورة قيام الأطراف المشاركة في القمة بالتحرك الإيجابي لإنهاء الأزمة اللبنانية، وأكد على أن بقاء الوضع في لبنان بدون حل يعد تصعيداً للأزمة الأمر الذي يفسح المجال أمام دخول أطراف خارجية بهدف تكريس حالة الانقسام في الصف العربي(١٢٧).

وعندما عقدت القمة في دمشق حضر مندوب المملكة الدائم بالجامعة العربية السفير أحمد بن عبد العزيز القطان، إذ جدد في كلمته الافتتاحية دعوة المملكة إلى التضامن العربي وتوحيد المواقف لمواجهة كافة التحديات التي تواجه الأمة العربية، وقال "نجتمع اليوم دون رئيس للبنان جراء التأجيلات المستمرة وغير المبررة للاستحقاق الدستوري اللبناني لانتخابات رئيس للجمهورية وندعو الجميع إلى تدارك هذا الفراغ الخطير بالإسراع بانتخاب رئيس للبنان ونشيد في هذا المجال بالجهود الحثيثة التي تبذلها الجامعة العربية لحل هذه الأزمة"(١٢٨).

استمرت المملكة العربية السعودية بمطالبتها بحل الأزمة الرئاسية في لبنان وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، إلا إن تطور الأحداث في لبنان في أيار عام ٢٠٠٨ دفعت المملكة العربية السعودية إلى الضغط على الدول الإقليمية المؤثرة على الساحة السياسية اللبنانية، فقامت المملكة في السابع من أيار عام ٢٠٠٨ باستدعاء السفير السعودي في طهران للتشاور، وصرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن دعوة السفير مربوطة بتحسن الأوضاع الداخلية في لبنان، ومن هنا يمكن القول أن المملكة العربية السعودية كانت تحاول التأثير على إيران بالضغط على حزب الله بغية التراجع عن ممارساته في تصعيد الأزمة(١٢٩).

وفي الوقت نفسه بدأت التصريحات السعودية تتصاعد وتتخذ منحىً جديداً، وفي أعقاب دخول بعض قوى المعارضة بيروت الغربية، في اشارة إلى الأزمة اللبنانية حذرت المملكة العربية السعودية من خلال وزير خارجيتها إيران من أنها إذا أيدت الانقلاب في لبنان فإنه سيؤثر سلباً في علاقاتها مع الدول العربية، وفي المقابل جاء رد الرئيس الإيراني عنيفاً على تلك التصريحات معتبرةً أن التصريحات لا تعبر عن توجهات العاهل السعودي بالتنسيق مع إيران بخصوص الشأن اللبناني (١٣٠) .

الخاتمة ونتائج البحث

توصل البحث الى النتائج الأتيه :-

إن المملكة العربية السعودية كانت حاضرة في التطورات السياسية التي شهدها لبنان للفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٨، وحاولت من خلال تصريحاتها وبياناتها لاسيما من خلال وزارة خارجيتها أن تعبر عن مواقفها تجاه تلك التطورات، فضلاً عن قيامها بالمشاورات والمساعي الحميدة التي كانت تبغي من ورائها الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وتماسك شعبه.

فعندما تعرضت لبنان للعدوان الإسرائيلي في تموز عام ٢٠٠٦ قامت المملكة العربية السعودية بإدانة العدوان، وفي الوقت نفسه اعتبرت أن العملية التي قام بها حزب الله غير مسؤولة ووصفها بالمغامرة، وحاولت تكثيف اتصالاتها بالقادة العرب بغية إيجاد حل للأزمة اللبنانية، كما طالبت الدول العظمى بالضغط على إسرائيل من أجل إيقاف عملياتها العسكرية، ولم تكتفي المملكة بذلك بل قامت بتقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب اللبناني وطالبت المجتمع الدولي بالتكاتف من أجل رفع الضرر الذي لحق بلبنان نتيجة الحرب.

كما كانت للمملكة موقفاً إيجابياً من أزمة الحكومة اللبنانية التي شهدها لبنان عام ٢٠٠٧، إذ سارعت من خلال سفارتها إلى تقريب وجهات النظر، ودعت الشعب اللبناني إلى الوحدة وعدم فسح المجال أمام التدخل الإقليمي، وفي الوقت نفسه شرعت المملكة بعقد مجموعة من المشاورات مع الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة لحل الأزمة وتقريب وجهة نظر الفرقاء السياسيين في لبنان.

وبالنسبة لأزمة الرئاسة اللبنانية عام ٢٠٠٨، فقد أكدت المملكة على ضرورة إجراء انتخاب رئيس الجمهورية بعيداً عن النفوذ الإقليمي المتمثل بسوريا وإيران، كما عدت المملكة قراري الحكومة اللبنانية بخصوص عزل مدير أمن المطار وشبكة الاتصالات لا يبرر قيام حزب الله بأعمال العنف في الداخل اللبناني وعندما اشتدت الأزمة بين المعارضة والموالاة قامت المملكة بالتوسط بين الفرقاء لإيجاد حلول توافقية لإطفاء الأزمة وحاولت الضغط على إيران بوصفها الدولة المؤثرة على بعض أطراف الأزمة.

قائمة المصادر و المراجع

الوثائق المنشورة:

١- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، أهم القضايا العربية وموقف المملكة العربية السعودية منها لعام ١٤٢٨، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٢- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تتابع بقلق واستنكار شديد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٣- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تجدد دعوتها إلى التضامن العربي، وتوحيد الموقف، في ١٤٢٩/٣/١٨هـ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٤- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تحمل مسببي أزمة لبنان مسؤولية إنهائها، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٥- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تؤكد حرصها على التضامن العربي، ورغبتها في خروج قمة دمشق بما يحقق الآمال في التعامل مع القضايا العربية، في ١٤٢٩/٣/٢٢هـ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٦- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية تجاه الوضع السياسي اللبناني في ١٤٢٧/١٢/٥. منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٧- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، سمو الأمير، لبنان بحاجة إلى إرادة دولية جادة لمساندة ورفع آثار العدوان الغاشم. منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٨- وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، سمو وزير الخارجية، المجهودات المبذولة الآن لوقف إطلاق النار قاصرة على تحقيق الهدف الذي نتمناه ونرجوه وإسرائيل لا تريد وقف إطلاق النار. منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

٩- نص قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٥٥٩، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٤١٢، في ٤ سبتمبر عام ٢٠٠٤.

١٠- نص القرار ١٧٠١ الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٢٠، في ١٣ أغسطس ٢٠٠٦.

11- AFP, Lebanons Development "Annihilated" un.

المصادر العربية:

١- أبو عيسى، شادي خليل: رؤساء الجمهورية اللبنانية، خفايا–وقائع–وثائق–صور، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٢- البسام، مريم: وثائق ويكيليكس الكاملة، لبنان وإسرائيل، ج٢، ط١، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١.

٣- بلقزيز، عبد الإله: المقاومة وتحرير جنوب لبنان، حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٤- حلاق، حسان: العلاقات السعودية–اللبنانية ١٩٤٣–٢٠٠٢، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣٠ أيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢.

٥- حمود، عبد الحليم: "إسرائيل" وحزب الله – الحرب النفسية، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٧.

٦- راشد، سامح محمد: العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠–٢٠٠٠، الأطر والإتجاهات، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥.

٧- زيدان، فوزي: زلزال الدولة، ط١، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٨- سنو، عبد الرؤوف: المملكة العربية السعودية ولبنان – دبلوماسية ما قبل الطائف وإنهاء الحرب البنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣٠ أيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢.

٩- اللهي، مسعود أحمد: الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
١٠- محمود وآخرون، أحمد إبراهيم: حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أزمات الداخل وتحديات الخارج، تحرير أحمد إبراهيم يوسف أحمد ونيفين مسعد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
١١- ـــ : حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أمة في خطر، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
١٢- مرداد، جميل بن محمود بن محمد: العلاقات السعودية اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ أيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢.
١٣- يعقوب، حسين: وهم السلم الأهلي – اضطراب الحدود بين الماضي والحاضر، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١.

الرسائل الجامعية:

١- آل كعود، إسراء شريف جيجان: النظام السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٩٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٢- الحايك، حسين نهاد عبد الحميد: العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.
٣- الزبيدي، علي حسين ياسين: تطور خريطة القوى السياسية في مجلس النواب اللبناني في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
٤- السامرائي، هيثم عبد الحميد حسين: التطورات السياسية في لبنان في ضوء أزمة عام ١٩٧٥ والاجتياح الصهيوني ١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العالمي، بغداد، ٢٠٠٣.
٥- المرشدي، قاسم جباري زاحم: الدور السعودي في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٢.

الدوريات:

١- الأنباري، أحمد عبد لأمير: الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ وأثرها في تشكيل الشرق الأوسط الجديد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد ٩، ٢٠٠٩.

٢- داريوس، مهدي: السير نحو الحرب، ترجمة جنان علي جاسم، مجللة الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد ٩، ٢٠٠٩.

٣- الشبل، عبد الله بن عزيز يوسف: صفحة من تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٦، سنة ١٩٨٨.

٤- غالي، إبراهيم: الرئاسة اللبنانية.. أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧١، المجلد ٢٣، يناير ٢٠٠٨.

٥- فضلي، نادية فاضل عباس: التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٤٧، ٢٠١١.

الصحف:

١- خليفة ،مارلين : العلاقات السعودية اللبنانية تأسست منذ عهد الملك عبد العزيز ولم تنقطع او تتبدل ولا تزال تتطور في كافة المستويات ، صحيفة الرياض الالكترونية، العدد ١٨٥٠٠، في ٢٧ ايلول ٢٠١١،منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الموقع :
www. ALriyadh .com

٢- شمس، سمير: لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٨٥، في ديسمبر ٢٠٠٨.

٣- الطريفي، عادل بن زيد: المقاومة السعودية.. الطريق الثالث، صحيفة الرياض الإلكترونية، العدد ١٣٩١١، في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Alriyadh.com

٤- عبد الله، حسين: العلاقات السعودية اللبنانية – نموذج متميز للتعاون المستمر، صحيفة المدينة الإلكترونية، العدد ١٨٣٢٤ في ٢٠١٣/٦/٢٤، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Almadina News.com

٥- صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد ١٠٣٤٨، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٦- صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد ١١٣٤٨، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

مستلات الإنترنت:

١- درغام، راغدة: السعودية تدعوا اللبنانيين إلى جبهة واحدة لتجاوز "مرحلة الهيمنة"، صحيفة الحياة في ٢٠٠٨/٤/٢٢، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.RaghidDerghan.com

٢- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): سمير القنطار، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.wikipedia.orq

٣- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.wikipedia.orq

٤- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.wikipedia.orq

٥- وثائق ويكيليكس تكشف الموقف السعودي في حرب تموز، شبكة الراصد الإخبارية في ٢٠١١/٣/٢٤، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Alrasad news.com

الهوامش

(١) مارلين خليفة : العلاقات السعودية اللبنانية تأسست منذ عهد الملك عبد العزيز ولم تنقطع او تتبدل ولا تزال تتطور في كافة المستويات ،صحيفة الرياض الالكترونية، العدد ١٨٥٠٠، في ٢٧ايلول ٢٠١١، منشور في شبكة المعلومات الالكترونية(الانترنت) على الموقع:
www. ALriyadh.com

(٢) هو عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، ولد في الرياض عام ١٨٨٠، وغادر إلى الكويت منذ صغره، خاض معارك عديدة من أجل إعادة حكم والده، وتمكن من استعادة الحكم وتوسيعه، وأصبح أول ملك للمملكة عام ١٩٣٢، ولقب بابن سعود، توفي عام ١٩٥٣. عبد الله بن عزيز يوسف الشبل: صفحة من تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٦، سنة ١٩٨٨، ص ص٤-٥.

(٣) للمزيد عن المواقف السعودية ودورها في استقلال لبنان ينظر: حسين نهاد عبد الحميد الحايك: العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص١٦ وما بعدها.

(٤) حسان حلاق: العلاقات السعودية-اللبنانية ١٩٤٣-٢٠٠٢، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ أيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٣٤.

(٥) جميل بن محمود بن محمد بن مرداد: العلاقات السعودية اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ أيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٦٤.

(٦) ولدعام١٨٩٣من أسرة أرستقراطية ذات تقاليد سياسية، أنتخب مرات عدة في مجلس النواب اللبناني، وارتبط اسمه بالاستقلال، وشارك في وضع الميثاق الوطني عام١٩٤٣،أغتيل في مطار عمان عام ١٩٥١.هيثم عبدالحميد حسين السامرائي:التطورات السياسية في لبنان في ضوء أزمة عام ١٩٧٥ والاجتياح الصهيوني١٩٨٢،رسالة ماجستير(غيرمنشورة)، معهدالتاريخ العربي والتراث العالمي، بغداد، ٢٠٠٣،ص٣٢.

(٧) حلاق: المصدر السابق، ص١٣٩.

(٨) هو الملك فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، ولد عام ١٩٠٦، وهو الابن الثالث للملك عبد العزيز آل سعود، أشركه والده في السياسة في وقت مبكر، إذا قام بزيارات عدة إلى المملكة المتحدة وفرنسا وهو في الثالثة عشر من عمره، وترأس وفد المملكة في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ حول القضية الفلسطينية، وفي عام ١٩٢٦ أصبح نائباً للملك، وفي عام ١٩٣٢ أصبح وزيراً للخارجية، تولى الحكم في المملكة عام ١٩٦٤ واستمر فيها حتى اغتياله عام ١٩٧٥. للمزيد ينظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.wikipedia.orq

(٩) حلاق: المصدر السابق، ص١٣٩.

(١٠) هو خالد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، ولد في الرياض عام ١٩١٣، وتلقى تعليمه في المدارس القرءانية في المملكة، شغل منصب نائب رئيس الوزراء عام ١٩٦٢، ثم أصبح ولياً للعهد عام ١٩٦٤، وعين ملكاً للمملكة عام ١٩٧٥ على إثر اغتيال الملك فيصل، توفي عام ١٩٨٢. قاسم جباري زاحم المرشدي: الدور السعودي في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٢، ص١٢٣.

(١١) حلاق: المصدر السابق، ص١٤٠.

(١٢) السامرائي: المصدر السابق، ص٩٣.

(١٣) عبد الرؤوف سنو: المملكة العربية السعودية ولبنان – دبلوماسية ما قبل الطائف وإنهاء الحرب اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ أيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص٤٠.

(١٤) حلاق: المصدر السابق، ص١٤١.

(١٥) ولد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عام ١٩٢٣، وهو خامس ملوك المملكة العربية السعودية، درس في مدرسة الأمراء بمدينة الرياض، وفي عام ١٩٥٣ أصبح وزيراً للمعارف، كما أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٦٢، وعين ولياً للعهد عام ١٩٧٥، وتولى الحكم في المملكة عام ١٩٨٢ واستمر في الحكم حتى وفاته عام ٢٠٠٢. للتفاصيل ينظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.wikipedia.orq

(١٦) سامح محمد راشد: العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠، الأطر والإتجاهات، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص١٨٩.

(١٧) سنو: المصدر السابق، ص ص٣٩-٤٠.

(١٨) حلاق: المصدر السابق، ص ١٤١.

(١٩) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تحمل مسببي أزمة لبنان مسؤولية إنهائها، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Minstry of Foreicn affairs

(٢٠) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، أهم القضايا العربية وموقف المملكة العربية السعودية منها لعام ١٤٢٨هـ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Minstry of Foreicn affairs

(٢١) مرداد: المصدر السابق، ص١٦٨.

(٢٢) حسين عبد الله: العلاقات السعودية اللبنانية – نموذج متميز للتعاون المستمر، صحيفة المدينة الإلكترونية، العدد ١٨٣٢٤ في ٢٠١٣/٦/٢٤، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.AlmadinaNews.com

(٢٣) علي حسين ياسين الزبيدي: تطور خريطة القوى السياسية في مجلس النواب اللبناني في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٥.

(٢٤) حلاق: المصدر السابق، ص ص١٤٦-١٤٩.

(٢٥) فوزي زيدان: زلزال الدولة، ط١، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٦٩.

(٢٦) إسراء شريف جيجان آل كعود: النظام السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٩٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ص٢٣٠-٢٣١.

(٢٧) شادي خليل أبو عيسى: رؤساء الجمهورية اللبنانية، خفايا-وقائع-وثائق-صور، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٩.

(٢٨) عبد الإله بلقزيز: المقاومة وتحرير جنوب لبنان، حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٢٩) صدر القرار ١٥٥٩ من مجلس الأمن في أيلول ٢٠٠٤، وأشار إلى أن مجلس الأمن وبالاعتماد على قراراته السابقة بشأن لبنان يؤكد على عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان، وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد مليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية، وإذ يؤكد مجدداً أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه، وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخاب حرة ونزيهة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي. ينظر: قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٥٥٩، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٤١٢، في ٤ سبتمبر عام ٢٠٠٤.

(٣٠) الزبيدي: المصدر السابق، ص١١٧.

(٣١) أحمد إبراهيم محمود وآخرون: حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أزمات الداخل وتحديات الخارج، تحرير أحمد إبراهيم يوسف أحمد ونيفين مسعد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١٨.

(٣٢) إحدى التكتلات النيابية اللبنانية التي كانت تضم مجموعة من الأحزاب والتيارات السياسية لاسيما حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الطاشناق الأرمني وغيرها. الزبيدي: المصدر السابق، ص١٧٢.

(٣٣) محمود وآخرون: المصدر السابق، ص١١٨

(٣٤) كتلة نيابية لبنانية كانت تضم مجموعة من الأحزاب السياسية كتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب وحزب القوات اللبنانية وحزب الهانشاق الأرمني وحزب الوطنيين الأحرار. جعفر عبد الخالق: انتخابات الاستقلال نحو الحرية في ديمقراطية أكثر عدالة، ط١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٥.

(٣٥) محمود وآخرون: المصدر السابق، ص١١٨.

(٣٦) تأسس حزب الله اللبناني عام ١٩٨٢ في لبنان، وأعلن عن نفسه عام ١٩٨٥، وكان تأسيسه على يد صبحي الطفيلي وعباس الموسوي وإبراهيم الأمين، وجاء تأسيس الحزب نتيجة لتأثير الثورة الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، انتشر الحزب بين الطائفة الشيعية في لبنان وأخذ على عاتقه عملية المقاومة في الجنوب اللبناني. مسعود أسد اللهي: الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٥٠.

(٣٧) ولد سمير القنطار في بلدة عبيه لعائلة درزية عام ١٩٦٢، أعتقل من قبل القوات الإسرائيلية عام ١٩٧٩ على ضوء العملية التي قام بها مع مجموعة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية في إسرائيل، وحكم عليه عام ١٩٨٠ بخمس مؤبدات مضافاً إليها ٤٧ عاماً (إذ اعتبرته مسؤولاً عن موت خمسة أشخاص إسرائيليين وإصابة البعض)، واستمر في المعتقل حتى تموز عام ٢٠٠٨، إذ أطلق سراحه في إطار صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله. للمزيد ينظر الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): سمير القنطار، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.wikipedia.org

(٣٨) نادية فاضل عباس فضلي: التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٤٧، ٢٠١١، ص١١٤.

(٣٩) عبد الحليم حمود: "إسرائيل" وحزب الله – الحرب النفسية، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

(٤٠) عادل بن زيد الطريفي: المقاومة السعودية.. الطريق الثالث، صحيفة الرياض الإلكترونية، العدد ١٣٩١١، في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Alriyadh.com

(٤١) حمود: المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص١٥٥.

(٤٣) فضلي: المصدر السابق، ص١٤٤.

(٤٤) حمود: المصدر السابق، ص١٩١.

(٤٥) مريم البسام: وثائق ويكيليكس الكاملة، لبنان وإسرائيل، ج٢، ط١، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص١٤١.

(٤٦) حمود: المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٤٧) قرار صدر من مجلس الأمن في جلسته ٥٥١١ في ١١ آب عام ٢٠٠٦ وجاء فيه: "إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولاسيما القرارات ٤٢٥ و٤٢٦ و٥٢٠ و١٥٥٩ و١٦٥٥ و١٦٨٠ و١٦٩٦، فضلاً عن بيانات رئيسه بشأن

الحالة في لبنان، ولاسيما البيانات المؤرخة في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و٤ أيار/مايو ٢٠٠٥... وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز يوليو ٢٠٠٦، والتي تسببت حتى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى من كلا الجانبين وإلحاق أضرار جسيمة في الهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل. وإذ يؤكد على ضرورة إنهاء العنف مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه الاستعجال لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط ... ". للمزيد ينظر نص القرار ١٧٠١ الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٢٠، في ١٣ أغسطس ٢٠٠٦.

(٤٨) أحمد عبد الأمير الأنباري: الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ وأثرها في تشكيل الشرق الأوسط الجديد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد ٩، ٢٠٠٩، ص ص٢٠٧-٢٧٣.

(٤٩) زيدان: المصدر السابق، ص٢٩٠.

(٥٠) فضلي: المصدر السابق، ص١١٨.

(٥١) زيدان: المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٥٢) فضلي: المصدر السابق، ص١١٥.

(٥٣) صحيفة الأخبار في ٢٠٠٦/٨/٣٢.

(54) AFP, Lebanons Development "Annihilated" un.

(٥٥) زيدان: المصدر السابق، ص ص٢٩٢-٢٩٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

(٥٧) الزبيدي: المصدر السابق، ص٨٣.

(٥٨) زيدان: المصدر السابق، ص٢٩٥.

(٥٩) فضلي: المصدر السابق، ص١١٧؛ الزبيدي: المصدر السابق، ص٨٣.

(٦٠) محمود وآخرون: المصدر السابق، ص١١٨.

(٦١) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تحمل مسببي أزمة لبنان مسؤولية إنهائها، المصدر السابق.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تتابع بقلق واستنكار شديد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Minstry of Foreicn affairs

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) وثائق ويكيليكس تكشف الموقف السعودي في حرب تموز، شبكة الراصد الإخبارية في ٢٠١١/٣/٢٤، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Alrasad news.com

(٦٦) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، سمو وزير الخارجية، المجهودات المبذولة الآن لوقف إطلاق النار قاصرة على تحقيق الهدف الذي نتمناه ونرجوه وإسرائيل لا تريد وقف إطلاق النار. منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Minstry of Foreicn affairs

(٦٧) سمير شمس: لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٨٥، في ديسمبر ٢٠٠٨.

(٦٨) الطريفي: المصدر السابق، ص١.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، سمو وزير الخارجية، المجهودات المبذولة الآن لوقف إطلاق النار، المصدر السابق.

(٧١) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تتابع بقلق واستنكار شديد، المصدر السابق.

(٧٢) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، سمو الأمير، لبنان بحاجة إلى إرادة دولية جادة لمساندة ورفع آثار العدوان الغاشم. منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

(٧٣) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، سمو الأمير، لبنان بحاجة إلى إرادة دولية جادة، المصدر السابق.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) شمس: المصدر السابق، ص١.

(٧٧) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، أهم القضايا العربية وموقف المملكة السعودية منها لعام ١٤٢٨هـ، المصدر السابق.

(٧٨) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية تجاه الوضع السياسي اللبناني في ١٤٢٧/١٢/٥هـ. منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:
www.Minstry of Foreicn affairs

(٧٩) شمس: المصدر السابق، ص١.

(٨٠) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية تجاه الوضع السياسي اللبناني، المصدر السابق.

(٨١) حسين يعقوب: وهم السلم الأهلي – اضطراب الحدود بين الماضي والحاضر، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص١٩٦.

(٨٢) المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٨٣) زيدان: المصدر السابق، ص٢٩١.

(٨٤) فضلي: المصدر السابق، ص١٢٠.

(٨٥) زيدان: المصدر السابق، ص١٦٣.

(٨٦) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٨٧) فضلي: المصدر السابق، ص ص١١٩-١٢٠.

(٨٨) زيدان: المصدر السابق، ص١٥٢.

(٨٩) المصدر نفسه، ص٣٣١.

(٩٠) محمود وآخرون: المصدر السابق، ص١٢٠.

(٩١) المصدر نفسه، ص ص١٢٠-١٢١.

(٩٢) المصدر نفسه، ص١٢١.

(٩٣) زيدان: المصدر السابق، ص١٦٠.

(٩٤) زيدان: المصدر السابق، ص١٥٤.

(٩٥) راغدة درغام: السعودية تدعوا اللبنانيين إلى جبهة واحدة لتجاوز "مرحلة الهيمنة"، صحيفة الحياة في ٢٠٠٨/٤/٢٢، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.RaghidDerghan.com

(٩٦) ولد نبيه بري عام ١٩٣٨ في مدينة فريتوان في بنت جبيل، تلقى علوم الابتدائية والثانوية متنقلاً بين مدارس بلدته تبلين وبين جبيل، وانتسب بعدها إلى كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، ونال إجازة الحقوق عام ١٩٦٣، ثم أكمل دراسته العليا في السوربون في باريس، شارك موسى الصدر في إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وأصبح رئيساً لحركة أمل بعد اختفاء الصدر، ومن ثم أصبح رئيساً لمجلس النواب اللبناني، منذ عام ١٩٨٢، للتفاصيل ينظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.wikipedia.orq

(٩٧) ولد سعد الحريري في السعودية عام ١٩٧٠ وهو الابن الأكبر لرئيس الوزراء رفيق الحريري، حصل على شهادة إدارة الأعمال من جامعة جورج تاون في واشنطن، تسلم رئاسة تيار المستقبل بعد اغتيال والده، وأصبح رئيساً للوزراء اللبناني للفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١١، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Almustaghbal.org

(٩٨) زيدان، المصدر السابق، ص١١٣.

(٩٩) المصدر نفسه، ص١١٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص١١٦.

(١٠١) مشاورات سعودية – سورية – لبنانية، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد ١١٣٤٨، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٠٢) ولد اميل جميل لحود عام ١٩٣٦ في بيروت، وهو نجل الوزير والنائب اللواء جميل لحود، تطوع في الجيش بصفة تلميذ ضابط والتحق بالمدرسة الحربية عام ١٩٥٦، وشغل وظائف عسكرية عدة كان اهمها توليه رئاسة الاركان عام ١٩٧٣ وقائداً للجيش عام ١٩٨٩، انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٩٨، وقام بتمديد ولايته بعد عام ٢٠٠٤ لفترة ثلاث سنوات، وعلى الرغم من مطالبة الاكثرية له بالاستقالة الا انه بقى متمسكاً بالحكم رافضاً التخلي عن الرئاسة حتى نهاية ولايته. ابو عيسى: المصدر السابق،ص ص ١٠٤-١٠٦ .

(١٠٣) مصادر لبنانية تنقل عن الملك عبد الله تأكيده أن "توافق" اللبنانيين هو الأساس في حل قضاياهم، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد ١٠٣٤٨، في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

(١٠٤) مشاورات سعودية – سورية – لبنانية، المصدر السابق.

(١٠٥) زيدان: المصدر السابق، ص١١٥.

(١٠٦) زيدان: المصدر السابق، ص١٦٤.

(١٠٧) الزبيدي: المصدر السابق، ص٨٣.

(١٠٨) إبراهيم غالي: الرئاسة اللبنانية.. أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧١، المجلد ٢٣، يناير ٢٠٠٨، ص٩٤.

(١٠٩) ولد ميشال سليمان عام ١٩٤٨ في عمشيت ، وانهى دراسته الثانوية في جبيل عام ١٩٦٧، تطوع في المدرسة الحربية وتخرج منها بصفة ملازم عام ١٩٧٠ ، وحمل بعدها اجازة في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية، وتدرج

خلال خدمته العسكرية في مناصب عدة كان اخرها قائداً للجيش عام١٩٩٨، تولى رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٨ ، ابو عيسى : المصدر السابق ، ص ص ١٤١- ١٤٢.

(١١٠) فضلي: المصدر السابق، ص١٢٠.

(١١١) زيدان: المصدر السابق، ص٣٣٢.

(١١٢) مهدي داريوس: السير نحو الحرب، ترجمة جنان علي جاسم، مجلة الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد ٩، ٢٠٠٩، ص٢٢٥.

(١١٣) أحمد إبراهيم محمود وآخرون: حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أمة في خطر، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣٥.

(١١٤) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(١١٥) المصدر نفسه، ص.١٣٥

(١١٦) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(١١٧) يعقوب: المصدر السابق، ص١٤٨.

(١١٨) زيدان: المصدر السابق، ص٣٥٥.

(١١٩) محمود وآخرون: حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المصدر السابق، ص ص١٣٧-١٣٨.

(١٢٠) فضلي: المصدر السابق، ص١٢٠.

(١٢١) محمود وآخرون: حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المصدر السابق، ص١٣٨.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص٥٢.

(١٢٣) شمس: المصدر السابق، ص١.

(١٢٤) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، أهم القضايا العربية وموقف المملكة العربية السعودية منها، المصدر السابق.

(١٢٥) محمود وآخرون: حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص٥١.

(١٢٧) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تؤكد حرصها على التضامن العربي، ورغبتها في خروج قمة دمشق بما يحقق الآمال في التعامل مع القضايا العربية، في ١٤٢٩/٣/٢٢هـ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Minstry of Foreicn affairs

(١٢٨) وزارة الخارجية: المملكة العربية السعودية، المملكة تجدد دعوتها إلى التضامن العربي، وتوحيد الموقف، في ١٤٢٩/٣/١٨هـ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

www.Minstry of Foreicn affairs

(١٢٩) محمود وآخرون: حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المصدر السابق، ص٥٢.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص٥١.